

## واشنطن تطالب موسكو بالإفراج عن صحافي في القرم

واشنطن - طالبت وزارة الخارجية الأميركية السلطات الروسية بالإفراج عن صحافي مستقل يعمل مع راديو أوروبا الحرة (راديو ليبرتي) في إقليم القرم بعدما أفادت تقارير باعتقال وتعذيب الصحافي.

وقال المتحدث باسم الخارجية نيد برايس في تغريدة على تويتر "منزعجون من أنباء قيام سلطات الاحتلال الروسي في القرم بتعذيب الصحافي المستقل فلاديسلاف بيسيبيكو والذي يتعامل مع راديو أوروبا الحرة لإكراهه على الاعتراف".

وطالب برايس بإطلاق سراح الصحافي، مضيفاً "ندعو روسيا إلى وقف أعمالها الانتقامية ضد الأصوات المستقلة في شبه جزيرة القرم". واعتقل جهاز الأمن الفيدرالي في شبه جزيرة القرم التي تحتلها روسيا بيسيبيكو في 10 مارس الماضي واتهمه بالتجسس لصالح أوكرانيا.

وقال جهاز الأمن الفيدرالي إن بيسيبيكو اعترف بأنه جاسوس لجهاز الأمن الأوكراني وحمل عيوة ناسفة محلية الصنع في سيارته، لكن لجنة حماية الصحافيين قالت إنها تعتقد أن الصحافي ربما أجبر على الاعتراف بجرائم لم يرتكبها، وأضافت أن عدم السماح للصحافي بلقاء المحامي الذي اختارته عائلته "يشير إلى أن هذه التهم ملفقة ومصممة لإسكات وترهيب الصحافة المحلية".

وطالبت اللجنة روسيا بالإفراج الفوري عن الصحافي بيسيبيكو وإسقاط التهم الملفقة الموجهة إليه، والتوقف عن مضايقة وترهيب صحافي شبه جزيرة القرم.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية قد أعلنت الأسبوع الماضي عن مخاوفها الجديدة من استمرار الحكومة الروسية في تقييد حرية وسائل الإعلام، حيث فرضت موسكو مؤخرًا إجراءات وغرامات، بما في ذلك عقوبات جنائية محتملة على راديو أوروبا الحرة (راديو ليبرتي) وصوت أميركا لإخراج الأولى من روسيا وإسكات الصحافة المستقلة.

وامهلت هيئة رقابية إعلامية روسية راديو ليبرتي الممولة من واشنطن شهرين لدفع نحو 70 ألف دولار من الغرامات المفروضة عليها لعدم التزامها بقانون "العلاء الأجنبي" الروسي. والجماعات والأشخاص الذين يتم تعريفهم بأنهم "عملاء أجنبي" في روسيا يُفرض عليهم الكشف عن مصادر تمويلهم ووضع علامات وسمات خاصة على منشوراتهم وإلا يواجهون دفع غرامات.

وتم إقرار تشريع عام 2012 يسمح للسلطات بأن يشمل تصنيف "عميل أجنبي" المنظمات غير الحكومية في البلاد. وتم توسيعه عام 2017 ليشمل المؤسسات الإعلامية.

# تركيا تسعى لإعادة تشكيل صورتها مع تغيرات الوضع في ليبيا

## منصة إعلامية تركية ليبية تلبى مصلحة البلدين في صيغة توافقية للعلاقات بينهما



### تركيا تحرص على تغيير النظرة السلبية لها في تركيا

الإعلامي أن هذا الهدف هو في الواقع مخصص لرد على الانتقادات الدولية والتقارير الإخبارية التي تتناول الوجود التركي في ليبيا، لاسيما في الملفات الشائكة التي لا توجد فيها معلومات مؤكدة.

وعلى سبيل المثال سلطت تقارير إعلامية عديدة الضوء على مغادرة مجموعة من المرتزقة السوريين الأراضي الليبية وعددهم 120 مقاتل في مارس الماضي، كجزء من تفاهم إقليمي يهدف إلى إنهاء وجود المرتزقة في ليبيا، ولقيت اهتماما واسعا من وسائل الإعلام باعتبارها استجابة لمطالب دولية وبادرة حسن نية من تركيا. لكن عملية سحب عدد محدود من المرتزقة جاء لأهداف إعلامية بحتة وقد حققت مبتغاها بإثارة ضجة واسعة. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان وفقا لمصادره أن "عودة قلة قليلة منهم هي مناورة تركية وعودة

كما سيتم أيضا تأسيس شراكات مع ممثلين إعلاميين وقطاعات مختلفة، وتنفيذ أعمال تلفزيونية وسينمائية مشتركة، ومكافحة التضليل الإعلامي على الساحة الدولية، وإجراء أعمال مشتركة مع المؤسسات الإعلامية الرسمية في البلدين. وتستثمر تركيا الدراما التي شهدت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة في عدة دول، كقوة ناعمة ساهمت في الترويج لثقافتها وتحسين صورة تركيا وتقريبها من المشاهد العربي خصوصا، وفي بلد مثل ليبيا يعتبر فيه الإنتاج الدرامي المحلي متواضعا، فإن من شأن التعاون التلفزيوني والسينمائي المشترك أن يحظى بشعبية لدى الجمهور الليبي، وبالتالي تحسين العلاقة معه، بعد تازمها بسبب مشاركة التدخل العسكري التركي في البلاد. وركزت وسائل إعلام تركية على تداول الخبر، وبالأخص على مسألة محاربة التضليل الإعلامي كهدف للمنصة، فيما رأى متابعون للشأن

بسهولة عن التواجد في ليبيا بصيغة ما حتى لو لم تكن عسكرية لذلك عليها أن تتوصل مع تركيا إلى تفاهم وتوافق يرضي الطرفين ويحفظ الحقوق الليبية. وقالت وكالة الأناضول التركية إن اتفاق تركيا وليبيا على إنشاء المنصة الإعلامية بهدف تعزيز العلاقات الإعلامية وتقوية علاقات الصداقة القائمة بين البلدين.

رفع المستوى. ويعتبر هذا التعاون الإعلامي امتدادا للتحركات السياسية التي جرت في البلدين، فتركيا حريصة على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الحكومة الليبية الجديدة، وتهدف إلى إقامة توازن دقيق من أجل تأمين أقصى حد من المكاسب خصوصا أن هناك الكثير من الملفات التي تحتاج إلى تفاهم وتعاون. وبدأت وسائل الإعلام التركية في الآونة الأخيرة تخفف من حدة لغتها تجاه الجيش الليبي وتتخذ موقفا مرنا يميل إلى التهذبة، كما هو الحال مع مصر.

### التعاون الإعلامي يتضمن تنفيذ أعمال تلفزيونية وسينمائية مشتركة في استثمار شعبية الدراما التركية في العالم العربي

وأشار متابعون إلى أن السياسة تتغير وفقا للمصالح واعتبارات كثيرة جدا، وهناك مصالح مشتركة بين تركيا وليبيا لذلك يحرص الطرفان على تسوية الأمور بينهما وأخذها إلى منحنى أعلى بالتعاون الإعلامي، ووجود مصلحة تركية بهذا التعاون لا يلغي المصلحة الليبية، فالحكومة الجديدة تدرك أن تركيا لاعب إقليمي أساسي ولن تتنازل

## قوات الأمن تقتحم وكالة تونس للأنباء لفرض مدير جديد

الوكالة". وأضاف أن أكثر من 150 صحافيا وموظفا وقعوا على عريضة ترفض هذا التعيين قائلين إن مطالب الصحافيين موضوعية وتريد الحفاظ على استقلالية الوكالة. وحذرت نقابة الصحافيين من أن سياسة المواجهة المفتوحة مع الإعلام ستزيد من الاحتقان والنوتر الاجتماعي وانعدام الثقة، وتحمل الحكومة مسؤولية ما آلت إليه الأمور في "وات" وفي إذاعة "شمس أف.أم" نتيجة للتعيينات السياسية.

وطالبت الحكومة بمراجعة التعيينات السياسية والحزبية على رأس وسائل الإعلام وفتح حوار جدي وعميق حول إصلاح هذه المؤسسات بدل السعي نحو تدجينها لخدمة أجندات سياسية وحزبية ضيقة. وعبرت النقابة عن استعدادها لخوض كافة الأشكال التضاللية للدفاع عن استقلالية مؤسسات الإعلام العمومي، ودعت إلى الإعداد جديا للإضراب في الوكالة المقرر في 22 أبريل وإنجاحه. ووجهت نداء إلى كل الصحافيين للاتحاق بمقر وكالة تونس أفريقيا للأنباء لمساندة زملائهم وجوبه قرار تعيين بن يونس بالرفض من قبل العشرات من منظمات المجتمع المدني التي طالبت الحكومة بالتراجع عن هذا التعيين.

شخصه "الزملاء غلطوهم"، وتوجه للعاملين الراضين دخوله الوكالة بالقول "الصد عن العمل جنائية وأنا قادر على جلب القوة العامة". واتخذ بن يونس هذا الموقف بعد تصريحات رئيس الحكومة الأنشيين التي أكد فيها أنه "لن تتم إعادة النظر في تعيين كمال بن يونس على رأس وكالة تونس أفريقيا للأنباء" لافتا إلى أن التعيين لا يتم بالانتخاب وإنما بالتكليف.

ونقلت "تاب" عن المشيشي قوله إنه تم تكليف المسؤول الجديد لإدارة الوكالة من الناحيتين الإدارية والمالية وتشديده على أن "الخط التحريري للوكالة يبقى من اختصاص صحافييها" وعلى أنهم "هم من يحددونه ويقومون بعملهم بكل استقلالية بعيدا عن التدخلات". وقرر الصحافيون والعاملون في الوكالة القيام بإضراب عام حضوري مركزيا وفي مختلف المناطق التونسية يوم الخميس 22 أبريل، مصرين على مطلبهم بـ"مراجعة تعيين كمال بن يونس على رأس الوكالة". وقال الصحافي بالوكالة منير السويسي "هذا التعيين يدل على رغبة جامحة في وضع اليد على الوكالة وجعلها بوق دعاية حكومية وحزبية وهذا لن يحصل، ولن نقبل بتعيين دون معايير شفافة تضمن استقلالية

وواجهت أميرة بن محمد نائبة رئيس النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين بن يونس قائلا "تمنينا أن تنسحب بكرامة لأنه غير مرغوب فيك ولديك 35 سنة في مسيرتك المهنية وتريد الدخول بهذه الطريقة للمؤسسة؟ فماذا ستفعل في الأيام القادمة؟". وأضافت بن محمد في نقاشها مع بن يونس أن قرار تعيينه ليس قرارا حكوميا وإنما هو قرار حزبي سياسي. وأعرب الكثير من الإعلاميين عن صدمتهم بما حصل في وكالة تونس أفريقيا للأنباء، وأكدوا أنها سابقة في تاريخ الوكالة وفي تاريخ الإعلام التونسي.

وأكد الناطق الرسمي للاتحاد العام التونسي للشغل سامي الطاهري "إن رئيس الحكومة هشام المشيشي قد أعطى الأمر لقوات الأمن باقتحام مقر الوكالة، لتنفيذ قرار التنصيب الحزبي لكامل بن يونس على رأس الوكالة". وقال الملحق الإعلامي للاتحاد العام التونسي للشغل غسان القصبي إن "اقتحام مقر الوكالة عن طريق الأمن لتنصيب شخص مرفوض من كل العاملين هو فضيحة ومحاوله لتدجين الإعلام".

لكن بن يونس تمسك بقرار تعيينه ودافع عن نفسه قائلا إن الصحافيين الراضين لتعيينه تم الكذب عليهم بشأن

وأفاد صحافيون على مواقع التواصل الاجتماعي أن قوات الأمن قامت بالاعتداء على زملائهم بالمؤسسة ودفعتهم وتحول المقر إلى مركز أمن وطني ممتلئ بالأمنيين. وقال الصحافي بالوكالة الهادي الحريزي في تصريح إعلامي إن "الأمن منعه من التصوير واعتدى على عدد من الصحافيات".

لوضع اليد على الإعلام العمومي وتطويره لمصلحة الحكومة، إذ أن كمال بن يونس يتبع حركة النهضة، ويقول الصحافيون إن تعيينه جاء في إطار التحالفات السياسية في الحكومة. ورفع العاملون في الوكالة شعار "ديجاج، التاب حرة والأحزاب على بزة" في وجه بن يونس معتبرين أنه اقتحم المؤسسة الإعلامية بالقوة.

تونس - تصاعدت حالة الغضب والاحتقان بين العاملين في وكالة تونس أفريقيا للأنباء "تاب" بعد أن أقدم كمال بن يونس المدير العام الجديد الذي عينه رئيس الحكومة هشام المشيشي على دخول مقر الوكالة برفقة قوة أمنية. ويرفض الوسط الصحافي التونسي تعيين شخصيات تتبع أحزابا سياسية على رأس مؤسسات الإعلام الرسمية



إصرار على استقلالية الوكالة عن أي تبعات سياسية